دراسات الأدب المعاصر، السنة الحادية عشرة، خريف ۱۳۹۸، العدد الثالث والأربعون: صص ۱۳۷-۱۵۶

تحقيق المراد من "الاختلاف" فی الآية الـ۸۲ من سورة النساء

رضا جليلی گيلانده*

عبدالقادر پريز**

تاريخ الوصول: ۹۸/۳/۲

تاريخ القبول: ۹۸/۷/۸

الملخص

هذا المقال محاولة لدراسة معنى "الاختلاف" فی الآية الـ۸۲ من سورة النّساء ودراسة مظاهر الاختلاف وأنواعه فی تلک الآية. فيتطرّق البحث فی البدء إلی معنی الاختلاف اللغوی، وبعد أن توصّلنا إلی أنّه ليس لهذه المفردة تطوّر معنویّ جئنا بتعريف لـ"اختلاف" فی الآية المذكورة وهو: «الاختلاف هو تعارض الآيتين أو مجموعة من الآيات من الجهة المعنويّة بحيث تعتبر الأولی ضدّ الثّانية»، فكتبنا المقال علی أساس هذا التعريف. يعتمد الباحث عبر المنهج التحليلی- التّوصيفی دراسة الموضوع من أربع جهات وهی: عدم وجود الاختلاف بين الآيات المكّيّة وبين الآيات المدنيّة، وعدم وجود الاختلاف بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، وعدم وجود الاختلاف بين آيات القرآن رُغم أنّه يتناول الموضوعات المختلفة فی المجالات العديدة، وعدم وجود الاختلاف بين الآيات المنزّلة فی السّنوات الأولی من البعثة والآيات المنزّلة فی السّنوات الأخيرة منها. وأشرنا فی النّهاية إلی وجه تقييد "الاختلاف" بقيد "الكثير" وحقّقنا المراد منه ثمّ شرحنا الفرق بين "الاختلاف" و"النّسخ" إكمالاً للمباحث السّابقة. فسوف يكشف القارئ الكريم أنّه ليس وجه لوجود الاختلاف فی القرآن لأنّ هذا المقال يُبطل جميع الاختلافات الافتراضيّة والتناقضات المحتملة، وتتناول كلاً منها بصورة مجزأة.

الكلمات الدليلية: سورة النّساء، الاختلاف، مظاهر الاختلاف، أنواع الاختلاف.

* طالب مرحلة الماجستير فی اللغة العربيّة وآدابها بجامعة العلّامة الطّباطبائی، إيران. reza.jalili.g@gmail.com

** أستاذ مساعد فی اللغة العربيّة وآدابها بجامعة العلّامة الطّباطبائی، إيران. ghpariz@yahoo.com

الكاتب المسؤول: رضا جليلی گيلانده

المقدمة

فهم المعانى القرآنيّة واجب على عاتق جميع المسلمين، وهذا الأمر ممّا لا يشكّ فى أهمّيته أحد، لقد شعر المسلمون منذ البداية بضرورة هذا الأمر فبذلوا جهوداً فى طريق الوصول إليها، فتمّ كتابة تفاسير عديدة يتناول المباحث القرآنيّة من الجهات المختلفة، ثمّ قام علماء اللغة بإنشاء علم الصّرف والنّحو والبلاغة والنّقد والعلوم الأدبيّة الأخرى لكى يساعد هذه العلومُ الطّلبةَ فى فهم المعانى القرآنيّة.

هذه الدّراسة محاولة تلبّى حاجة الإنسان المعاصر فى عصرنا الرّاهن، إذ إنّها تدرس موضوعاً هامّاً لكلّ الشّعوب المسلمة فى العالم وعلى الأخصّ الجيل الشّاب الّذى بقى حائراً فى هذا العصر؛ يتطرّق هذا المقال إلى معنى «الاختلاف» فى الآية الـ٨٢ من سورة النّساء وإليک نصّ الآية:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾

أسئلة البحث

الأسئلة الّتى يسعى البحث الإجابة عنها هى:

١- كيف لا نرى اختلافاً بين الآيات المكّية والآيات المدنيّة؟

٢- كيف لا نرى اختلافاً بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات؟

٣- القرآن هو الكتاب الّذى يضمّ بين دفّتيه موضوعات عديدة ويحتوى على آراء حول شتّى المجالات؛ كيف لا تؤدّى هذه الظّاهرة إلى وجود تناقض واختلاف بين الآيات؟

٤- ما الفرق بين «الاختلاف» و«النّسخ» أو إنّهما مفهوم واحد؟

فرضيّات البحث

١- الفرق بين الآيات المكيّة والمدنيّة لا يؤدّى إلى الاختلاف بالمعنى الّذى يقصده الباحث فى هذا المقال.

٢- لا نرى اختلافاً بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات لأنّ معنى المحكم اللغوى والاصطلاحى، يختلف تماماً عن الاختلاف فى هذه الآية.

٣- الاختلاف فى الموضوع لا يؤدّى الى التّعارض والتّناقض فى جميع الأحيان.

۴- هناک فرق بين النّسخ والاختلاف فالنّسخ موجود فـی القـرآن لكـنّ الاخـتلاف لا يدخل آيات المصحف الشّريف.

خلفيّة البحث

جاء فی تفسير *ابن كثير*: «يقول تعـالى آمـراً عبـاده بتـدبّر القـرآن، وناهيـاً لهـم عـن الإعراض عنه، وعن تفهّم معانيه المحكمة وألفاظه البليغة، ومخبراً لهم أنّه لا اختلاف فيـه ولا اضطراب، ولا تضاد ولا تعارض؛ لأنّه تنزيل من حكيم حميد، فهو حقّ من حقّ، أی: لـو كان مفتعلاً مختلقاً، كما يقوله من يقوله من جهلة المشـركين والمنـافقين فـی بـواطنهم لوجدوا فيه اضطراباً وتضاداً كثيراً. أی: وهذا سالم من الاختلاف، فهو من عند اللّه. كما قال تعالى مخبراً عن الرّاسخين فی العلم حيث قالوا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنَا﴾(آل عمران/ ٧) أی: محكمه ومتشابهه حقّ؛ فلهذا ردّوا المتشابه إلى المحكم فاهتدوا، والّذين فی قلـوبهم زيـغ ردّوا المحكم إلى المتشابه؛ ولهذا مدح تعالى الرّاسخين وذمّ الزائغين»(ابـن كثيـر، ٢٠٠٠: ٥١٠).

يرى الباحث أنّ هذه التّفاصيل لا تداوی أيّة داء لأنّهـا تطـرح مباحـث كلّيّـة نسـتطيع استخراجها من ظاهر الآيات.

جاء فی «الحاوی فی تفسير القرآن الكريم»: «تدبُّر الأمر: تأمُّله والنّظر فـی إدبـاره ومـا يؤل إليه فی عاقبته ومنتهاه، ثم استعمل فی كل تأمّل فمعنى تدبّر القرآن: تأمّـل معانيـه وتبصّر ما فيه. ﴿لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا﴾ لكان الكثير منه مختلفاً متناقضاً قد تفاوت نظمـه وبلاغته ومعانيه، فكان بعضه بالغاً حدّ الإعجاز، وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضـته، وبعضـه إخباراً بغيب قد وافق المخبر عنه، وبعضه إخباراً مخالفـاً للمخبـر عنـه، وبعضـه دالّـاً علـى معنى صحيح عند علماء المعانی. وبعضه دالّاً على معنى فاسد غير ملتئم، فلمّا تجاوب كلّه بلاغة معجزة فائتة لقوی البلغاء وتناصر صحّة معان وصدق إخبار، علم أنـه لـيس إلّـا مـن عند قادر على ما لا يقدر عليه غيره، عالم بما لا يعلمه أحد سواه»(الزّمخشری الخـوارزمی، ٢٠٠٩، ج۴: ٢۴٩).

يعتقد كاتب هذا المقال بأنّه أشار *الزّمخشری* إلى معان جليلة قيّمة لكنّها وجيـزة ولـم يقسّم الأفكار إلى طبقات محدّدة مجزّأة. وتكـرّر التّفاسـيرُ الأخـرى هـذه المعنـى نفسَـها

بتعابير أخرى فكلّها يتحدّث عن عدم وجود تفاوت فی نظم القرآن وبلاغته ومعانيه، غير «الميزان فی تفسير القرآن» للمفسّر الكبير *السّيد الطّباطبائی*، فهو قام بطرح الموضوع بصورة تتميّز عن التّفاسير الأخرى وسوف نشير إلى آرائه القيّمة خلال البحث.

معنى "الاختلاف" فی المعاجم والقواميس

جاء فی «المعجم الوسيط»: «اختلف الشيئان: لم يتّفقا ولم يتساويا»(مصطفى، الزّيّات، عبدالقاهر، النّجّار، ۱۹۸۹، ج۱: ۲۵۱ مادّة خلف)؛ وجاء فی «معجم متن اللغة» «اختَلَفَ خِلْفَةً واختلافاً: ضدّ اتّفق»(رضا، ۱۹۵۸، ج۲: ۳۲۱ مادّة خلف)؛ وجاء فی «المعجم الموسوعی لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته»: «اختلفوا: تفرّقوا ولم يتّفقوا»(عمر، ۲۰۰۲: ۱۷۰، مادّة خلف)؛ وجاء فی «الاختلاف: عدم الاجتماع على رأی أو موقف أو حكم» (جَبَل، ۲۰۱۰: ۶۰۰).

كما رأينا لا يوجد معنى آخر لـ"اختلاف" فی المعاجم فليس له تطوّر معنویّ، وما ذُكر مثل "اختلاف الليل والنّهار" خارج عن بحثنا تماماً. وأيضاً يجب أن ننوّه بأنّنا لم نحصل على معنى اصطلاحی لهذه المفردة؛ ثمّ بما أنّ هذا المقال يرمی إلى دراسة معنى الاختلاف فی الآية المذكورة فلا بدّ من أن نأتی تعريفاً لهذه المفردة وهو التّعريف الّذی كتبنا المقالَ على أساسه: «الاختلاف هو تعارض الآيتين أو مجموعة من الآيات من الجهة المعنويّة بحيث تعتبر الأولى ضدّ الثّانية».

معنى "الاختلاف" فی الآية

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً﴾

لقد رأينا أنّ الاختلاف بمعنى عدم التّساوی وعدم الاتّفاق فی أمر ما، "لو"- فی هذه الآية- حرف امتناع لامتناع وهو حرف يتضمّن معنى الشرط، تفيد التّعليق فی الماضی، وهو أكثر استعمالها(ابن عقيل، ۱۹۹۰، ج۲: ۳۵۳) فجملة «لو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» فيها إفادتان، الأولى أنّه ليس فی القرآن اختلاف والثّانية أنّ عدم وجود هذا الاختلاف بسبب أنّه من الله ولو كان من البشر لتسّرب إليه الاختلاف. فنحن نهدف إلى دراسة "الاختلاف" فی هذا الإطار وفی سياق هذه الآية بالتحديد، وعلى

هذا الأساس لا يعنى هذا البحث بالاختلافات فى ظواهر الأشياء أو الأسماء لكى يؤخذ علينا ويقال مثلاً هناک اختلاف بين السّورتين يوسف والبقرة! فمن هذا المنظار ينقسم أنواع الاختلاف ومظاهره فى الآية إلى أقسام عديدة نشير إليها مستعيناً بآيات القرآن الكريم.

الاختلاف بين السور المكية والمدنية

نعرف أنّ النّبى(ص) قضى ١١ سنة فى مكّة ثمّ هاجر إلى يثرب؛ الهجرة النبوية هى حدث تاريخى وذكرى ذات مكانة عند المسلمين، ويقصد بها هجرة *النبى محمّد* وأصحابه من مكّة إلى يثرب والّتى سُمّيت بعد ذلک بالمدينة المنورة(القرطبى، ٢٠٠٦، ج١٧: ٩٩-٩۶) بسبب ما كانوا يلاقونه من إيذاء من زعماء قريش، خاصة بعد وفاة *أبى طالب*(ابن كثير، ١٩٩١، ج٣: ١٢۶-١٢٢)، وكانت فى عام ١ق، الموافق لـ۶٢٢م، وتمّ اتّخاذ الهجرة النبويّة بداية للتّقويم الهجرىّ، بأمر من الخليفة *عمر بن الخطاب* بعد استشارته بقية الصحابة فى زمن خلافته واستمرت هجرة من يدخل فى الإسلام إلى المدينة المنوّرة، حيث كانت الهجرة إلى المدينة واجبة على المسلمين، ونزلت الكثير من الآيات على المسلمين بعد الهجرة. استغرقت نبوّة محمد ٢٣ سنة كان ١١ سنة منها فى مكّة و١٢ سنة فى المدينة. بمعنى أنّه نزل نصف من الآيات القرآنيّة فى مكّة ونصف منها فى المدينة.

تتميّز السّور المكيّة بعدّة خصائص عن السّور المدنيّة، منها:

- كلّ سورة من سور القرآن الكريم فيها لفظ "كلّا" فهى سورة مكيّة، ولم يرد لفظ "كلّا" إلّا فى النّصف الأخير من القرآن الكريم.
- كلّ سورة فيها قول الله عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ» وليس فيها قول اللّه عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» فهى سورة مكيّة، باستثناء سورة الحجّ؛ فقد جاء فى أواخرها قول اللّه عزّ وجلّ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» مع توجّه كثير من العلماء إلى اعتبارها سورة مكيّة.
- كلّ سورة ورد فيها قصص الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام والأمم السّابقة فهى سورة مكيّة، باستثناء سورة البقرة.
- كل سورة فيها قصّة نبىّ اللّه *آدم عليه السّلام* وإبليس فهى سورة مكيّة، باستثناء سورة البقرة.

- كل سورة تُفتَتَح بالحروف المُقطّعة مثل: "الم" و"الر" وغيرها من الحروف فهى سورة مكيّة، باستثناء سورتى البقرة وآل عمران(الصّالح، ۲۰۰۰: ۱۸۱).
- تتميّز السّور المكيّة أيضاً بذكر الدّعوة إلى توحيد اللّه عزّ وجلّ وعدم الشّرک به، فهو الوحيد المُستحقّ للعبادة، وإثبات وجود البعث والحساب والجزاء، وذكر يوم القيامة، وذكر النار وعذابها، وذكر الجنّة ونعيمها(شرف الدّين، ۱۴۲۰، ج۳: ۶-۵) كما تتميّز أيضاً بأنّ عباراتها مختصرة وواضحة وكلماتها معبّرة وقويّة.

تتميّز السّور المدنيّة بعدد من الميزات:

- تناولت السّور المدنيّة موضوع العبادات والمعاملات، والحدود فى الإسلام، ونظام الأسرة، والمواريث، وفضيلة الجهاد، والصِّلات الاجتماعيّة، والعلاقات الدوليّة فى حالتَى السِّلم والحرب، وقواعد الحُكم، ومسائل التّشريع وغيرها.
- التوجّه لمخاطبة أهل الكتاب من اليهود والنّصارى، ودعوتهم إلى الإسلام باستمرار، وبيان تحريفهم لكتب اللّه.
- تتحدّث بكثرة عن المنافقين وتكشف عن سلوكهم، وتُحلّل نفسيّاتهم، وتُزيح السّتار عن خباياهم، وتُبيّن خطرهم على الدّين.
- تتميّز آيات السّور المدنيّة بطولها، وطول المقاطع فى أسلوب يُقرّر الشّريعة ويُوضّح أهدافها(شرف الدّين، ۱۴۲۰، ج۳: ۶-۵). فنرى أنّه مع وجود الفروق الّتى ذكرناها لا يوجد أى تناقض بين الآيات المكّيّة والمدنيّة.

فتبيّن ممّا ذكرنا أنّ الاختلاف بين السّور المكّية والمدنيّة ليس اختلافاً من نوع التّعارض والتنّاقض؛ على سبيل المثال تتناول السّور المكيّة ذكر الدّعوة إلى التّوحيد بينما تتناول السّور المدنيّة الشّريعة ونظام الأسرة، فهذا لا يؤدّى إلى التّعارض بل الآيتان تؤيّدان بعضهما بعضاً.

الاختلاف بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات

قال اللّه تعالى فى الآية الـ۷ من سورة آل عمران:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾

فلا بدّ من الإشارة إلى معنى "المحكم" و"المتشابه" اللغوى والاصطلاحى لكى نرى هل هناک اختلاف بينهما أم لا.

معنى المحكم

فى اللغة: «الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو: المنع»(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٢: ٩١، مادّة حكم). «والمحكم: ما لا يعرض فيه شبهة من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى» (الإصفهانى، ٢٠٠٩: ٢٥١)، فالمحكم هو ما كان ذا دلالة واضحة، بحيث لا يحتمل وجوهاً من المعانى.

فى المصطلح: «ذُكِرَت للمحكم تحديدات عدّة، منها: ما أنبأ لفظه عن معناه من غير أن ينضمّ إليه أمر لفظ يبيّن معناه، سواء أكان اللفظ لغويّاً أم عرفيّاً، ولا يحتاج إلى ضرب من ضروب التّأويل»(الشّيخ الطوسى، لاتا، ج١: ٩) و«المحكم ما استقلّ بنفسه»(السّيوطى، ١٤٢٦، ج٤: ١٣٣٦)، و«المحكمات هى آيات واضحة المراد، ولا تشتبه بالمعنى غير المُراد، ويجب الإيمان بهذا النوع من الآيات والعمل بها... والآيات المحكمات مشتملة على أمّهات المطالب، ومطالب بقية الآيات متفرّعة ومترتّبة عليها»(الطّباطبائى، ١٩٩٧، ج٣: ٢١-٢٥) وغيرها من التحديدات.

معنى المتشابه

فى اللغة: «الشين والباء والهاء أصل واحد يدلّ على تشابه الشّىء وتشاكله لوناً ووصفاً... والمشبَّهات من الأمور المشكلات، واشتبه الأمران إذا أشكلا»(ابن فارس، ١٩٧٩، ج٣: ٢٤٣، مادّة شبه) و«الْمُتَشَابِه من القرآن: ما أُشكِلَ تفسيره لمشابهته بغيره، إمّا من حيث اللّفظ، وإمّا من حيث المعنى»(الإصفهانى، ٢٠٠٩: ٤٤٣).

فى المصطلح: ذُكِرَت للمتشابه تحديدات عدّة، منها: «ما كان المراد به لا يُعرَف بظاهره، بل يحتاج إلى دليل، وهو ما كان محتملاً لأمور كثيرة أو أمرين، ولا يجوز أن يكون الجميع مراداً، فإنّه من باب المتشابه»(الشّيخ الطوسى، لا تا، ج١: ١٠) و«المتشابه ما لا يستقلّ بنفسه إلا بردّه إلى غيره»(السّيوطى، ١٤٢٦، ج٤: ١٣٣٦) والآيات المتشابهة هى آيات ظاهرها ليس مُراداً، ومُرادها الواقعى الذى هو تأويلها لا يعلمه إلا اللّه والراسخون

فی العلم، ویجب الإیمان بها، والتوقّف عن اتّباعها، والامتناع عن العمل بها... والآیات المتشابهة من جهة المدلول والمراد ترجع للآیات المحکمة، وبمعرفة المحکمات یُعرَف معناها الواقعی... فالمتشابه هو الآیة التی لا استقلال لها فی إفادة مدلولها، ویظهر بواسطة الردّ إلی المحکمات، لا أنّه مما لا سبیل إلی فهم مدلوله(الطّباطبائی، ۱۹۹۷، ج۳: ۲۵-۲۱) وغیرها من التحدیدات.

«إنّ القرآن کتاب هدایة عامّة لکلّ الناس: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾(آل عمران/ ۱۳۸)؛ ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾(هود/ ۱) فلا وجود فیه لآیٍ متشابهة بالذّات. وأمّا التعبیر بالتشابه فی آیِ القرآن، فهو بمعنی التشابه بالنسبة إلی أُولئک الزائغین الذین یحاولون تحریف الکلِم عن مواضعه. والواقع: أنّ اشتمال الآیة علی ذِکْر التفصیل بعد الإحکام دلیل علی أنّ المراد بالإحکام حال من حالات الکتاب کان علیها قبل النزول، وهی کونه واحداً لم یطرأ علیه التجزّی والتبعّض بعد، بتکثّر الآیات، فهو إتقانه قبل وجود التبعّض. فهذا الإحکام وصف لتمام الکتاب، بخلاف وصف الإحکام والإتقان الذی لبعض آیاته بالنسبة إلی بعض آخر، من جهة امتناعها عن التّشابه فی المراد. قال تعالی: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، فلمّا کان قوله تعالی: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ مشتملاً علی تقسیم آیات الکتاب إلی قسمی: المحکم والمتشابه، علمنا به أنّ المراد بالإحکام غیر الإحکام الذی وُصِفَ به جمیع الکتاب فی قوله تعالی: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾. وکذا المراد بالتشابه فیه غیر التشابه الذی وُصِفَ به جمیع الکتاب فی قوله تعالی: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا﴾(الزّمر/ ۲۳).

المراد بالتّشابه فی الآیة السّابقة هو کون آیات الکتاب ذات نسق واحد، من حیث جزالة النّظم، وإتقان الأسلوب، وبیان الحقائق، والحکم، والهدایة إلی صریح الحقّ، کما تدلّ علیه القیود المأخوذة فی الآیة. فهذا التّشابه وصف لجمیع الکتاب، وأمّا التّشابه المذکور فی قوله تعالی: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، فمقابلته لقوله: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، وذِکْر إتباع الذین فی قلوبهم زیغ لها ابتغاء الفتنة وابتغاء التأویل، کل ذلک یدلّ علی أنّ المراد بالتشابه: کون الآیة بحیث لا یتعیّن مرادها لفهم السامع بمجرّد استماعها، بل یتردّد بین معنی ومعنی، حتّی یرجع إلی محکمات

الكتاب، فتُعيّن هی معناها وتبيّنها بياناً، فتصير الآية المتشابهة عند ذلک محكمة بواسطة الآية المحكمة، والآية المحكمة محكمة بنفسها»(المصدر نفسه، ج٣: ٢٧-٢١).

إنّ الآية المحكمة آية لا تحتمل إلا معنى واحداً فی الأعم الأغلب، آية قطعيّة الدّلالة، آية لا يستطيع المجتهد أن يعمل فيها، آية لا يختلف فيها اثنان، فالأشياء الثابتة فی حياة الإنسان، القيم الثابتة، الأشياء التی هی سبب سعادته، والأشياء التی هی سبب هلاكه، جاء الأمر بها، والنّهی عنها بآيات محكمة؛ أصول الدين، عقائد الدين، الأوامر، النّواهی، الحلال، الحرام، الحقّ، الباطل، الخير، الشّر، هذه كلّها قيم ثابتة، لذلک: جاء التّعبير عنها بآيات محكمة، أمّا الأمور الّتی هی خاضعة للتّطور والتّبدل، بحسب الظروف، والمعطيات، والبيئات، والتّقدم العلمی، والتّخلف، والازدهار الاقتصادی، جاء التّعبير عنها بآيات متشابهة؛ إذا كان هناک شیء فی الإسلام متغيراً ففی الآيات المتشابهات، ومعنی متشابهات أی أنّ هذه الآيات تحتمل عدة معان، واللّه سبحانه وتعالی أراد كلّ المعانی. أراد كلّ المعانی، رحمة بالعباد، وتمشّياً مع التّطور الزّمنی، ومع التّغير، فالإسلام لا يؤمن بالثّبات المطلق، ولا يؤمن بالتّغير المطلق.

فالآيات المحكمات وهی أمّ الكتاب، آيات قطعيّة الدّلالة، لا تحتمل الاجتهاد، هی الآيات المتعلّقة بأصول العقائد، والمتعلّقة بأصول الأحكام، وأصول الدين، هی الآيات المتعلّقة بالحلال والحرام، بالأمر والنهی، لذلک لا يختلف عالمان فی آية محكمة، ولا يختلف مجتهدان فی آية محكمة، لكن الآيات الظنيّة الدّلالة، إذا اجتهد فيها المجتهدون، واختلفوا، اختلافهم اختلاف رحمة، واختلاف تنوّع وغنی، وليس اختلاف تضاد وتناقض. إذن إذا جمعنا الآيات القرآنيّة وضممنا البعض إلی بعض نری أنّه لا تناقض ولا "اختلاف" بين الآيات المحكمات والمتشابهات.

«هذه الآية(الآية الـ٨٢ من سورة النّساء) تحضيض فی صورة الاستفهام، التّدبير هو أخذ الشّیء بعد الشّیء، وهو فی مورد الآية التّأمل فی الآية عقيب الآية، أو التّأمل بعد التّأمل فی الآية لكن لما كان الغرض بيان أنّ القرآن لا اختلاف فيه، وذلک إنّما يكون بين أزيد من آية واحدة كان المعنی الأول أعنی التأمل فی الآية عقيب الآية هو العمدة وإن كان ذلک لا ينفی المعنی الثانی أيضاً. فالمراد ترغيبهم أن يتدبّروا[يقصد المؤمنين] فی الآيات القرآنيّة ويراجعوا فی كلّ حكم نازل أو حكمة مبيّنة أو قصّة أو عظة أو غير ذلک

جميع الآيات المرتبطة به ممّا نزلت مكيّتها ومدنيّتها ومحكمها ومتشابهها ويضمّوا البعض إلى البعض حتّى يظهر لهم أنّه لا "اختلاف" بينها، فالآيات يصدّق قديمُها حديثَها ويشهد بعضها على بعض من غير أن يكون بينها أى اختلاف مفروض، لا اختلاف التّناقض بأن ينفى بعضها بعضا أو يتدافعا ولا اختلاف التفاوت بأن يتفاوت الآيتان من حيث تشابه البيان أو متانة المعانى والمقاصد بكون البعض أحكم بياناً و أشد ركنا من بعض، كتاباً متشابهاً مثانى تقشعر منه الجلود» (المصدر نفسه، ج۵: ۲۰-۱۹).

الاختلاف الموضوعى فى القرآن

حينما نتحدّث عن القرآن، نتحدّث عن الكتاب الّذى يضمّ بين دفّتيه موضوعات عديدة مع ذلک لا نرى أىّ تناقض واختلاف بين آياته، وفيما يلى موجز من الموضوعات الّتى يتطرّق إليها القرآن:

القصاص وحدود اللّه؛ طاعة اللّه والرّسول وأولى الأمر؛ العدل والقسط والوفاء؛ قصّة الأنبياء وقصّة مريم وأصحاب الكهف؛ الحساب واليوم الاخر؛ الشّيطان؛ الملائكة؛ خلق *آدم* والإنسان؛ الدّعاء من القرآن والاستجابة؛ الصّدقه أو الإنفاق فى سبيل اللّه؛ تحذير بنى إسرائيل؛ المنافقون؛ شبهة النّصارى فى اتّخاذ الولد للّه- حاش للّه- ؛ وصف المؤمنون؛ الرّؤى وتفسيرها؛ الجهاد فى سبيل اللّه؛ معركة أحد؛ معركة بدر؛ المفسدون فى الأرض؛ الإسراف؛ البخل و... .

«لا يلبث المتدّبر أن يشاهد أنّ القرآن كتاب يداخل جميع الشؤون المرتبطة بالإنسانيّة من معارف المبدأ والمعاد والخلق والإيجاد، ثمّ الفضائل العامّة الإنسانيّة، ثمّ القوانين الاجتماعيّة والفرديّة الحاكمة فى النّوع حكومة لا يشذ منها دقيق ولا جليل، ثمّ القصص والعبر والمواعظ ببيان دعا إلى مثلها أهل الدنيا، وبآيات نازلة نجوماً فى مدّة تعدل ثلاثاً وعشرين سنة على اختلاف الأحوال من ليل ونهار، ومن حضر وسفر، ومن حرب وسلم، ومن ضرّاء وسرّاء، ومن شدّة ورخاء، فلم يختلف حاله فى بلاغته الخارقة المعجزة، ولا فى معارفه العالية وحكمه السامية، ولا فى قوانينه الاجتماعيّة والفرديّة، بل ينعطف آخره إلى ما قرّ عليه أوّله، وترجع تفاصيله وفروعه إلى ما ثبت فيه أعراقه وأصوله، يعود تفاصيل شرائعه وحكمه بالتّحليل إلى حاق التوحيد الخالص، وينقلب توحيده الخالص

بالتّركيب إلى أعيان ما أفاده من التّفاصيل، هذا شأن القرآن. والإنسان المتدبّر فيه هذا التدبّر يقضى بشعوره الحيّ، وقضائه الجبليّ أنّ المتكلّم بهذا الكلام ليس ممّن يحكم فيه مرور الأيّام والتّحوّل والتّكامل العاملان فى الأكوان، بل هو اللّه الواحد القهار»(المصدر نفسه: ٢١/٥).

«إنّه ليس من متكلّم يتكلّم كلاماً كثيراً إلّا وجد فى كلامه اختلاف كثير، إمّا فى الوصف واللفظ؛ وإمّا فى جودة المعنى، وإمّا فى التّناقض، وإمّا فى الكذب. فأنزل اللّه عزّ وجلّ القرآن وأمرهم بتدبّره؛ لأنّهم لا يجدون فيه اختلافاً فى وصف ولا رذالة له فى معنى، ولا تناقضاً ولا كذباً فيما يخبرون به من الغيوب وما يسرّون»(القرطبى، ٢٠٠٦، ج٦: ٤٧٧).

فكثرة الموضوعات داخل هذا الكتاب لم تؤدّ إلى الاختلاف أم التّعارض بين آياتها بل جميعها فى سياق واحد تؤيّد بعضها بعضاً.

الاختلاف بين الآيات المنزَّلة فى السّنوات الأولى من البعثة وبين الآيات المنزَّلة فى السّنوات الأخيرة منها

يعرف كلّ منّا أنّ الأدباء والشّعراء والعلماء والكتّاب يرفعون مستواهم فى الكتابة شيئاً فشيئاً ولا يتطوّرون فجأة، ولهذا نرى أن الأعمال الأولى لشاعر أو كاتب يختلف كلّ اختلاف عن الأعمال الّتى خلقها فى أواخر حياته وهذا الاختلاف مشهود من عدّة جهات، بما فيها: المستوى اللّغوى، المستوى البلاغى، طريقة فكرة صاحب العمل الأدبى والخ. تقتضى هذه التّفاصيل أن يكون النّص القرآنى فى مستويات متفاوتة ومختلفة لغةً وبلاغةً. لكن نرى أنّه لا يوجد أيّ اختلاف فى القرآن من هذه الجهات، بل جميعه فى مستوى واحدة مع أنّه نُزّل خلال ٢٣ سنة.

«فارتفاع هذه الاختلافات من القرآن يهديهم إلى أنّه كتاب منزل من اللّه وليس من عند غيره إذ لو كان من عند غيره لم يسلم من كثرة الاختلاف، وذلك أنّ غيره تعالى من هذه الموجودات الكونيّة- ولا سيما الإنسان الّذى يرتاب أهل الرّيب أنّه من كلامه- كلّها موضوعة بحسب الكينونة الوجوديّة وطبيعة الكون على التّحرك والتّغيّر والتّكامل فما من واحد منها إلّا أنّ امتداد زمان وجوده مختلف الأطراف متفاوت الحالات. ما من إنسان إلّا وهو يرى كلّ يوم أنّه أعقل من أمس، وأنّ ما ينشئه من عمل أو صنعة أو ما أشبه ذلك أو

يدبّره من رأى أو نظر أو نحوهما أخيراً أحكم وأمتن ممّا أتى به أولاً حتّى العمل الواحد الذى فيه شىء من الامتداد الوجودى كالكتاب يكتبه الكاتب والشّعر يقوله الشّاعر والخطبة يخطبها الخطيب، وهكذا يوجد عند الإمعان آخره خيراً من أوّله وبعضه أفضل من بعض» (الطّباطبائى، ١٩٩٧، ج٥: ٢٠).

فبما أنّ السّور المنزّلة فى بداية الرّسالة لا تختلف- بلاغة وجزالة- عن الّتى نزّلت فى نهاية الرّسالة، نستطيع أن نقول أنّ الاختلاف لم يدخل فى القرآن.

وجه التّقييد بـ «الكثير» فى الآية[اختلافاً كثيراً]

«فالواحد من الإنسان لا يسلم فى نفسه وما يأتى به من العمل من الاختلاف، وليس هو بالواحد والاثنين من التّفاوت والتّناقض بل الاختلاف الكثير، وهذا ناموس كلى جار فى الإنسان وما دونه من الكائنات الواقعة تحت سيطرة التّحوّل والتّكامل العامين لا ترى واحداً من هذه الموجودات يبقى آنين متواليين على حال واحد بل لا يزال يختلف ذاته وأحواله. ومن هنا يظهر وجه التّقييد بالكثير فى قوله: «اختلافاً كثيراً» فالوصف وصف توضيحى لا احترازى، والمعنى: لو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافاً وكان ذلك الاختلاف كثيراً على حد الاختلاف الكثير الذى فى كلّ ما هو من عند غير اللّه، وليس المعنى أنّ المرفوع من القرآن هو الاختلاف الكثير دون اليسير»(المصدر نفسه، ج٥: ٢٠).

لما قال "كثيراً" قد يستنتج القارئ منها أنّه فيه اختلاف قليل، وهو ليس هكذا. "لو" حرف امتناع لامتناع تقول: لو زارنا زيد لوهبناه مالاً كثيراً. قلت كثيراً لنوع من المبالغة أى الإكثار من الشّىء وليس المبالغة كما تفهم الآن بمعنى الكذب، العرب تستعمل المبالغة للإكثار مثل غفر غافر والمبالغة فيها غفور وغفّار. فالمبالغة ليست بمعنى الكذب وإنّما بمعنى الكثرة فيها. فلمّا قال: لو زارنا زيد لوهبناه مالاً كثيراً تعنى نحن نُكرِم بكثرة. هو ما زارنا إذن ما وُهِب لا قليلاً ولا كثيراً فامتنعت الهبةُ لامتناع الزّيارة فما أخذ لا من القليل ولا من الكثير. وهنا أيضاً لو كان من عند غير اللّه ولكن هذا القرآن من عند اللّه فلو كان من عند غير اللّه لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً. امتنع الاختلاف قليله وكثيره لامتناع كونه من عند غير اللّه. يبقى هذا الاختلاف الكثير كما قلنا للمبالغة لو كان من عند غير اللّه كانوا وجدوا فيه اختلافاً كثيراً لكن أصل الاختلاف امتنع لامتناع كونه من عند غير اللّه فهو من

اللّه إذن لیس فیه خلاف. تماماً کما فی المثل الّذی ذکرناه "لـو زارنـا زیـد لوهبنـاه مـالاً کثیراً" وقلنا امتنعت هبة المال بقلیله وکثیره لامتناع الزیـارة. وقلنـا "لـو" حـرف امتنـاع لامتناع فلا یقال القرآن فیه اختلاف قلیل، کلّا لیس فیه اختلاف قلیل ولا کثیر. الاختلاف کلّه منفی لأنّ القرآن هو من عند اللّه سبحانه وتعالی(السّامرّائی، ۲۰۰۰، ج۴: ۸۹).

الفرق الرّئیس بین "الاختلاف" و"النّسخ"

قال اللّه سبحانه وتعالی: ﴿مَانَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾. نفهم من هذه الآیة أنّ مسألة "النّسخ" موجود فی القـرآن ولا یمکـن إنکارهـا وفی مقابل هذه الآیة نری أنّه یقـول سـبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. فالقرآن یرفض وجود الاختلاف بین الآیات، لکنّـه یعتقـد بوجـود مسألة النّسخ. فلا بدّ لنا من أن نشرح معنی النّسخ لکی نعرف ما هـو الفـرق بـین النّسـخ والاختلاف.

«موضوع "الناسخ والمنسوخ" من أکثر الموضوعات الّتی حظیـت باهتمـام زائـد لـدی المؤلّفین فی علوم الفقـه والأصـول وفـی "علـوم القـرآن" وتفسـیره. ویرجـع سـبب هـذا الاهتمام، لیس فقط إلی کونه "ضروریّاً" لکلّ باحـث أو مـتکلّم فـی العلـوم الدینیّـة فـی الإسلام، خصوصاً منهم الفقهاء، بل أیضاً إلی کون هذا الموضوع یشکل مجالاً خصباً لتنـوّع الآراء والاجتهادات، فهو فضاء للاختلاف والخلاف بامتیاز!

وربّما کان علماء الدّین الإسلامی أکثر الأدیان اهتماماً بهذا الموضوع من علماء الدّیانات الأخری لأنّ القرآن الّذی هو المصدر الأوّل للتّشریع فی هذا الدّین قـد نـزل منجمـاً علـی مدی نحو من ثلاث وعشرین سنة، وأنّه قد تضمن بسبب ذلک أحکامـاً تختلـف مناسـبات نزولها، فاختلفت بالتّالی مضامینها تبعاً لتلک المناسبات، فاعتبر اللاحق منهـا حاکمـاً فـی السابق، وناسخاً له، خصوصاً إذا کان ذلک ممـا ینتمـی إلـی الأمـر والنهـی. وهـذا یجعـل المجتهد أو الفقیه أو المفسّر أو المتکلّم إزاء آیات تقرّر فی الشّیء الواحد أکثـر مـن حکـم واحد، الشّیء الّذی لا یفصل فیه- کما یقولون- إلّا المعرفة بالنّاسخ والمنسوخ فـی القـرآن جملة. علی أنّ ذلک إنّما یخصّ مجال الشّریعة أساساً. لنرکّز اهتمامنا هنا إذن علی مسألة النسخ وحدها ولنتساءل أولاً: ما معنی النّسخ؟

تورد معاجم اللغة لمادّة "نسخ" معنيين: ١. النسخ: "اكتتابک کتاباً عن کتاب حرفاً بحرف". ٢. والنَّسْخ: "إبطال الشّیء وإقامة آخر مقامه". وهذا المعنى الثّانی هو المقصود عند عموم الفقهاء والأصوليين بـ"النّسخ فی القرآن". فنسخ آية بأخرى معناه "إزالة حكم" الأولى وإثبات حكم الثّانية، كما يقول الأشاعرة، أو إزالة مثل حكم الأولى، أی عدم تطبيقه فی المستقبل، وإثبات حكم الثّانية. كما يقول المعتزلة. وإنّما قالوا "مثل حكمها" لأنّ حكم الأولى مراد من اللّه لأنّه حسن، والحسن عندهم صفة ذاتيّة للأشياء، وبالتّالی فالحسن فی الأولى باق وما أزيل عن الثّانية هو مثل حكم الأولى. والنّسخ عندهم جميعاً لا يقع إلّا فی الأمر والنّهی، وفی الخبر المفيد لمعنى الطّلب. أمّا الخبر الّذی لا يفيد هذا المعنى فلا يدخله النّسخ.

وهذا الحصر لمعنى النسخ، فی الطلب دون الخبر، يقصد به تجنب الخلط بينه وبين البَدَاء(أی أن يقرر الله أمرا ثم يبدو له أمر فيغير ما قرر). وعلى هذا الأساس أنكر اليهود القول بالنسخ، وذلک دفعاً لقول من يقول إنّ شريعة *موسى* نسخت بالشّرائع الّتی جاءت بعدها. قالوا «إنّ الشريعة لا تكون إلّا واحدة وهی ابتدأت *بموسى عليه السلام* وتمّت به فلم تكن قبله شريعة إلّا حدود عقليّة وأحكام مصلحيّة". وقالوا: فلا يكون النّسخ بعد شريعته أصلاً لأنّ النّسخ فی الأوامر بداء، ولا يجوز البداء على اللّه تعالى، وهم يجوزنه فی الخبر. ولتلافی هذا المعنى فرق علماء الإسلام- كما ذكرنا- بين النّسخ والبداء، فقالوا إن النّسخ لا يكون فی الأخبار لأنّها تتعلّق بعلم اللّه، وعلمه لا يتغيّر، وإنّما يتعلّق النّسخ بالأحكام لأنّ الأحكام تتعلّق بمقتضى أحوال النّاس، وهی تتغيّر بتغيّر الظّروف الزّمانيّة والمكانيّة، وهذا التّغير يحدث بسابق علم الله»(الجابری، ٢٠٠٩، ج٣: ٩٥-٩٣).

إذن "النّسخ" بمعنى أنّه يتغيّر القوانين الإلهيّة مع تغيّر الظّروف، على سبيل المثال حينما كان المسلمون ضعفاء ولم يكن بإمكانهم أن يحاربوا الكفّار والمشركين كان النّبی(ص) يصالح القريش خوفاً من سقوط الإسلام، لكن إذا تمّ تكوين الحكومة الإسلاميّة فی يثرب وصار المسلمون أقوياء نزلت آية الجهاد. «إنّ النّاسخ ينافی المنسوخ بحسب صورته وإنّما يرتفع التّناقض بينهما من جهة اشتمال كليهما على المصلحة المشتركة فإذا توفی نبیّ وبعث نبی آخر وهما آيتان من آيات اللّه تعالى أحدهما ناسخ للآخر كان ذلک جرياناً على ما يقتضيه ناموس الطّبيعة من الحياة والموت والرزق والأجل، وما يقتضيه

اختلاف مصالح العباد بحسب اختلاف الأعصار وتكامل الأفراد من الانسان، وإذا نسخ حكم دينی بحكم دينی كان الجميع مشتملاً على مصلحة الدّين وكلّ من الحكمين أطبق على مصلحة الوقت، أصلح لحال المؤمنين كحكم العفو فی أوّل الدّعوة وليس للمسلمين بعد عدة ولا عدة. وحكم الجهاد بعد ذلک حينما قوی الاسلام وأعد فيهم ما استطاعوا من قوة وركز الرعب فی قلوب الكفار والمشركين. والآيات المنسوخة مع ذلک لا تخلو من إيماء وتلويح إلي النسخ كما فی قوله تعالى: ﴿فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره﴾(البقرة/ ١٠٩) المنسوخ بأية القتال»(الطّباطبائی، ١٩٩٧، ج١: ٢٥٠-٢٤٩)، وآيات القتال هی: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾(التوبة/ ٢٩)؛ ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِی سَبِيلِ اللهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾(الانفال/ ٦٠).

كما رأينا «الاختلاف» فی الآية الـ٨٢ من سورة النّساء بمعنى التّناقض بينما «النسخ» ليس بمعنى التّناقض بل بمعنى التّبديل والتّعويض؛ بمعنى أنّ اللّه سبحانه وتعالى يبدّل آية بآية أخرى على حسب الظّروف الرّاهنة، وليس المنسوخ باطلاً بل إذا رجع المسلمون إلى الظّروف السّابقة تجد الآية مصداقيّتها ويجب على المسلمين القيام بأحكامها. وواضح أنّ النّسخ ليس اختلافاً وتناقضاً بمعنى أنّ النّاسخ والمنسوخ ليسا ضدّين بذاتهما بل نتخلّى عن المنسوخ ونأخذ النّاسخ على حسب الظّروف وليس الأمر فی الاختلاف والتّناقض هكذا إذ التّناقض بمعنى أنّه يختلف المفهومان بحسب ذاتهما.

نتيجة البحث

وصل المقال إلى هذه النّتائج:

نزل كلّ من الآيات المكّيّة والمدنيّة فی ظروفها الخاصّة ولا يؤدّی هذا الاختلاف فی التسّمية إلى تناقض بين الآيات.

صحيح أنّ هناک فرق بين الآيات المحكمات والآيات المتشابهات، لكنّ هذا الفرق ليس من جنس الاختلاف والتّناقض بل لكلّ منهما حكمة لا تُؤدّی إلّا باستعمال كلّ منهما فی مكانهما، ولا يُفترض حذف أیّ منهما من المصحف الشّريف بسبب أنّهما

متضاربان. لقد دخل القرآن فی جمیع الحقول المرتبطة بحیاة الإنسان، ولا فرق بین أن یکون هذا الارتباط دنیویّاً أم أخرویّاً، فلهذا یتحدّی اللّهُ البشرَ قائلاً: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(الإسراء/ ٨٨)؛ لأنّه تعالی جاء بکتاب یزوّد الإنسان بخطّة حیاة لا یتمکّن أحد من تحضیر هذه الخطّة وذلک لأنّ الاختلاف لا یرد نصّ القرآن.

لا اختلاف بین الآیات القرآنیّة الّتی نزلت خلال ٢٣ سنة؛ فبلاغة الآیة الأولی منها تساوی البلاغة الآیة الأخیرة منها، خلافاً للأعمال الأدبیّة الّتی خلقها البشر فهی تتحوّل أو تتطوّر بمرور الزّمن.

"الاختلاف"- فی سیاق هذه الآیة- بمعنی التّناقض بینما «النسخ» لیس بمعنی التّناقض بل بمعنی التّبدیل والتّعویض؛ إذن "النّسخ" بمعنی أنّه یتغیّر القوانین الإلهیّة مع تغیّر الظّروف.

المصادر والمراجع

ابن عقیل، عبد الله بن عبد الرحمن العقیلی الهمدانی المصری. ۱۴۱۱ق/ ۱۹۹۰م، **شرح ابن عقیل علی ألفیّة ابن مالک**، بیروت: المکتبة العصریّة.

أحمد بن فارس بن زکریّا، أبو الحسین. ۱۳۹۹ق/ ۱۹۷۹م)، **معجم مقاییس اللغة**، بیروت: دار الفکر.

الإصفهانی، الرّاغب. ۱۴۳۰ق/ ۲۰۰۹م)، **مفردات ألفاظ القرآن**، الطّبعة الرّابعة، دمشق: دار القلم.

الجابری، محمّد عابد. ۲۰۰۹م، **فهم القرآن الحکیم**، الطبعة الأولی، المغرب: دار النّشر المغربیّة.

جَبَل، محمّد حسن حسن. ۲۰۱۰م، **المعجم الاشتقاقی المؤصل لألفاظ القرآن الکریم، مؤصل ببیان العلاقات بین ألفاظ القرآن الکریم بأصواتها وبین معانیها**، الطبعة الأولی، القاهرة: مکتبة الآداب.

رضا، أحمد. ۱۳۷۷ق/ ۱۹۵۸م، **معجم متن اللغة**، بیروت: دار مکتبة الحیاة.

الزّرقانی، محمّد عبد العظیم. ۱۳۶۲ق/ ۱۹۴۳م، **مناهل العرفان فی علوم القرآن**، الطبعة الثالثة، مطبعة عیسی البابی الحلبی وشرکائه.

الزّرکشی، بدر الدّین محمّد بن عبد اللّه. ۱۴۲۷ق/ ۲۰۰۶م، **البرهان فی علوم القرآن**، القاهرة: دار الحدیث.

الزّمخشری الخوارزمی، أبو القاسم جار اللّه محمود بن عمر. ۱۴۳۰ق/ ۲۰۰۹م، **تفسیر الکشّاف عن حقائق التّنزیل وعیون الأقاویل فی وجوه التّأویل**، الطبعة الثالثة، بیروت: دار المعرفة.

السّامرّائی، فاضل صالح. ۱۴۲۰ق/ ۲۰۰۰م، **معانی النّحو**، الطّبعة الأولی، الأردن: دار الفکر للطّباعة والنّشر والتّوزیع.

السّبحانی، جعفر. ۱۴۳۲ق/ ۲۰۱۱م، **الموجز فی أصول الفقه**، الطبعة الأولی، بیروت: دار جواد الأئمّة(ع).

السّیوطی، جلال الدّین عبد الرّحمن بن أبی بکر. ۱۴۲۶ق، **الإتقان فی علوم القرآن**، الطبعة الثانیة، المملکة العربیة السّعودیة: وزارة الشؤون الاسلامیة والدعوة والإرشاد السعودیة- مجمع الملک فهد لطباعة المصحف الشّریف.

شرف الدّین، جعفر. ۱۴۲۰ق، **الموسوعة القرآنیّة، خصائص السّور**، الطبعة الأولی، بیروت: دار التّقریب بین المذاهب الاسلامیّة.

الصّالح، صبحی. ۲۰۰۰م، **مباحث فی علوم القرآن**، الطبعة الرابعة والعشرون، بیروت: دار العلم للملایین.

الطّباطبائی، محمّد حسین. ۱۴۱۷ق/ ۱۹۹۷م، **المیزان فی تفسیر القرآن**، بیروت: مؤسّسة الأعلمی للمطبوعات.

الطّوسی، أبو جعفر محمّد بن الحسن. لا تا، **التّبیان فی تفسیر القرآن**، بیروت: دار إحیاء التّراث العربی.
عمر، أحمد مختار. ۱۴۲۳ق/ ۲۰۰۲م، **المعجم الموسوعی لألفاظ القرآن الکریم وقراءاته**، الطبعة الأولی، ریاض: مؤسّسة سطور المعرفة.
القرشی الدّمشقی، أبو الفداء الحافظ بن کثیر. ۱۴۱۲ق/ ۱۹۹۱م، **البدایة والنّهایة**، بیروت: مکتبة المعارف.
القرشی الدّمشقی، أبو الفداء الحافظ بن کثیر. ۱۴۲۰ق/ ۲۰۰۰م، **تفسیر القرآن العظیم**، الطبعة الأولی، بیروت: دار بن حزم.
القرطبی، أبی عبد اللّه محمّد بن أحمد بن أبی بکر. ۱۴۲۷ق/ ۲۰۰۶م، **الجامع لأحکام القرآن والمبیّن لما تضمّنه من السّنّة وآی الفرقان**، الطبعة الأولی، بیروت: مؤسّسة الرّسالة.
مصطفی، إبراهیم وأحمد حسن الزّیّات و حامد عبد القاهر ومحمّد علی النّجّار. ۱۴۱۰ق/ ۱۹۸۹م، **المعجم الوسیط**، إسطنبول: دار الدّعوة.